العرب
الإثنين 2021/05/31
السنة 43 العدد 12075

قطر تتملص من قضية اعتقال تعسفي وتقع في محظور تكميم الأفواه

الدوحة – اضطرّت السلطات القطرية تحت ضغوط حقوقية دولية للكشف عن مصير عامل كيني اُعتبر محتجزا بشكل تعسّفي منذ اعتقاله في الدوحة قبل حوالي شهر بسبب خوضه على مواقع التواصل الاجتماعي في الأوضاع السيّئة للعمال الوافدين إلى قطر وتوجيهه انتقادات للسلطات بهذا الخصوص.

وأوجدت النيابة العامة القطرية صيغة "قانونية" لاعتقال مالكولم بيدالي قائلة إنّ التهمة الموجّهة إليه هي نشر معلومات مضللة لتحقيق منفعة مادية، لكنّها عرّضت في المقابل سمعة قطر التي تستعد لاحتضان نهائيات كأس العالم في كرة القدم بعد حوالي سنة ونصف السنة، للمزيد من الضرّر كدولة فشلت في حماية حقوق مئات الآلاف من العمال الأجانب وتستخدم تكميم الأفواه للتغطية على أوضاع هؤلاء العمّال.

وقال مكتب الاتصال الحكومي القطري إن النيابة العامة اتهمت العامل الكيني "بتلقي أموال بغرض نشر معلومات مضللة". وذكر مسؤول قطري أن بيدالي الذي كان يكتب باسم مستعار اعتقل "لانتهاكه قوانين الأمن القطرية".

وقال المكتب في بيان دون تفصيل "بيدالي اتهم رسميا بتهم تتعلق بتلقي أموال من عنصر أجنبي لإعداد ونشر معلومات مضللة داخل دولة قطر".

> لا أثر لحرية التعبير في قطر التي تدير وسائل إعلام تدافع عن الحقوق والحريات، لكن فقط في دول أخرى

وأضاف أن القضية أحيلت إلى النيابة العامة بعد تحقيق مستفيض وأنّ المتّهم "يحصل على الاستشارة القانونية والتمثيل قبل موعد المحاكمة الذي لم يتحدد بعد".

وقالت منظمات حقوقية دولية من بينها منظمة العفو الدولية ومنظمة ميغرانت رايتس وفير سكوير ومرصد الأعمال وحقوق الإنسان في بيان مشترك، إنّ "مالكولم حارس أمن ومدون وناشط تحدث بصوت مسموع عن معاناة العمال المهاجرين أمثاله وكان يكتب لعدد من المنصات على الإنترنت.. وإنّه قبل أسبوع من اعتقاله، قدم لعدد كبير من منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية شرحا لتجربته في العمل بقطر".

ولفت توقيف العامل الكيني الانتباه إلى الحدود الضيّقة للتعبير في قطر التي تدير وسائل إعلام تسلّط أضواءها على الخارج وتتبنّى بقوة قضايا حقوق الإنسان والحريات العامّة، لكن فقط في دول أخرى غير قطر.

وقال زملاء لبيدالي دون التصريح بهوياتهم خشية الاعتقال إن قوات الأمن القطرية احتجزت بيدالي في ساعة متأخرة من يوم الرابع من مايو دون تقديم معلومات عن مكان احتجازه.

وعمل بيدالي البالغ من العمر 28 سنة حارس أمن لمدة 12 ساعة في اليوم.

وفي أوقات فراغه، كتب تحت الاسم المستعار "نوح" عن تجاربه كحارس، بما في ذلك محاولة تحسين أماكن إقامة العمال. وقد قدمت مقالاته الثناء لقطر في بعض الأحيان باعتبارها "رائدة في مجالات عديدة".

ومع ذلك لم يتراجع عن وصف غرف النوم الضيقة التي يتقاسمها بعض العمال (مع ما يصل إلى 10 رجال في غرفة) أو الإحباط من عدم القدرة على توفير "رفاهية الخصوصية" التي يتمتع بها المغتربون الغربيون والقطريون من ذوي الياقات البيضاء.

وسأل في مقال "لماذا يجب أن تكون العلاقة الخصوصية، وحتى الحياة الأسرية، لمخوزة للجنسيات المتميزة والأثرياء؟".

وقبل أيام من اعتقاله تحدث وظهر لفترة وجيزة في مؤتمر بالفيديو مع منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية ليصف تجربته.

كما انتقد مؤخرا الشيخة موزة بنت ناصر حرم أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ورئيسة مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، بالاسم في تدوينة له على فيسبوك.

ولم يخالف مالكولم في حديثه عن أوضاع العمّال الوافدين في قطر الحقائق التي أصبحت مشهورة إلى حدّ كبير وموثّقة في تقارير صحافية وحقوقية كثيرة أوردت صنوفا من اضطهاد هؤلاء العمال والاعتداء على حقوقهم تراوحت بين ظروف إقامتهم الصعبة وعدم قدرة كثيرين منهم على الحصول على مستحقاتهم المالية من مشغّليهم وبين ظروف العمل الخطرة والشاقّة التي أودت بحياة المئات من العمّال الأجانب في قطر.

ونظم حراس الأمن في شركتين في قطر مؤخرا احتجاجات بشأن الأجور وقضايا العمل. وبحسب منظمة فريدوم هاوس ومقرها واشنطن، يحق الإضراب للمواطنين القطريين من الاتحاد العام لعمال قطر فقط.

وقالت فريدوم هاوس في تقرير حديث إن العمال الأجانب "الذين يشاركون في الاحتجاجات العمالية معرضون لخطر الترحيل".

وأضافت "بينما يتمتع السكان ببعض الحرية في المناقشة الخاصة، فإن قوات الأمن تراقب الاتصالات الشخصية وغالبا ما يمارس غير المواطنين الرقابة الذاتية لتجنب تعريض عملهم ووضع إقامتهم للخطر. ويمكن أن يواجه مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي عقوبات جنائية لنشر محتوى حساس سياسيا".

ودعت لجنة حماية الصحافيين ومقرها نيويورك قطر في وقت لاحق لتوضيح التهم التي يواجهها بيدالي أو إطلاق سراحه على الفور، مشيرة إلى أن الدوحة "اعتقلت مرارا صحافيين يغطون قضايا عمالية".

وقال جاستن شيلاد عضو اللجنة والباحث الأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "نشعر بالقلق إزاء احتجاز المدون مالكولم بيدالي.. لاسيما بالنظر إلى سجل السلطات القطرية في محاولتها إسكات التقارير عن حقوق العمال قبل استضافة البلاد لكأس العالم العام المقبل".

جانب من «الحريات» المكفولة في قطر

هل يحقق غريفيث إنجاز اللحظات الأخيرة؟

غريفيث يسرّع حراكه في اليمن على أرضية ممهدة لوقف إطلاق النار

التهدئة مخرج مناسب للحوثيين من حملتهم الفاشلة على مأرب

شروط وقف إطلاق النار في اليمن قد تكون نضجت بسبب فشل الحوثيين في السيطرة على محافظة مأرب وفقا لما كان مخطّطا من قِبلهم، ومخاوفهم من النتائج العكسية للهجوم الفاشل على المحافظة، وأيضا بسبب تزايد الضغوط الإقليمية والدولية عليهم. وتحمل موافقة المتمرّدين على إنهاء حالة القطيعة مع المبعوث الأممي مارتن غريفيث واستقبالهم له في صنعاء مؤشرا على تغير موقفهم من جهود التهدئة.

صنعاء – قطعت الزيارة التي بدأها المبعوث الأممي مارتن غريفيث الأحد إلى صنعاء غيابه المستمرّ منذ أكثر من عام عن العاصمة اليمنية الواقعة تحت سيطرة المتمرّدين الحوثيين، وحملت مؤشّرات على وجود أرضية جديدة مناسبة للتحرّكات الأممية والدولية الهادفة لإقرار تهدئة للحرب في اليمن تكون مدخلا لإطلاق عملية سلام طال انتظارها.

ويعمل غريفيث تحت ضغط الوقت لتحقيق "إنجاز اللحظات الأخيرة" حيث لم يبق له متّسع لمزيد من الحراك قبل أن يغادر خطته الحالية ليشغل منصب وكيل للأمين العام للأمم المتحدة ومنسق للإغاثة في حالات الطوارئ.

وجاءت الزيارة بعد لقاء جمع المبعوث الأممي الأسبوع الماضي في العاصمة العمانية مسقط برئيس الوفد التفاوضي للحوثيين محمّد عبدالسلام بعد أن كان الأخير قد رفض في وقت سابق الاجتماع بالمبعوث الأممي، الأمر الذي أغضب الجهات الأقليمية والدولية المنخرطة في جهود السلام باليمن وفي مقدّمها الولايات المتّحدة.

وقالت مصادر يمنية إنّ تجديد غريفيث لحراكه في المنطقة وتوسيع نطاقه ليشمل صنعاء جاء بالاستناد إلى وجود معطيات ميدانية وسياسية جديدة مناسبة لإعلان هدنة شاملة في اليمن.

ولفتت المصادر إلى أن فشل الحوثيين في حسم معركة مأرب التي خططوا لاستكمالها في شهر رمضان الماضي، وحالة الإرهاق الشديد الذي لحق بمجهودهم الحربي جرّاء طول القتال في المحافظة الغنية بالنفط والغاز، يدفعان باتّجاه تليين موقفهم من وقف إطلاق النار المقترح من قبل السعودية، على الأقل مرحليا لالتقاط الأنفاس وتجنّب هزيمة عسكرية ستكون مؤثرة بشدّة في وضعهم الميداني وكذلك في موقفهم التفاوضي.

ولم يستبعد أحد المصادر أن يكون غريفيث بصدد "وضع اللمسات الأخيرة على إعلان وقف لإطلاق النار يمكن أن يصدر خلال الأيام القادمة".

كما اعتبرت المصادر أنّ عودة الولايات المتّحدة للتلويح بعصا العقوبات في وجه المتمرّدين الموالين لإيران، ومبادرتها بفرض عقوبات جديدة على مسؤولَيْن عسكريين في جماعتهم، جاءتا بمثابة إنذار لهم بقرب نهاية أسلوب اللّين الذي سلكته إدارة جو بايدن تجاههم.

وكشفت "العرب" في وقت سابق عن رسائل بعث بها مسؤولون أميركيون على صلة بالملف اليمني إلى الجماعة الحوثية عبر مسقط هددوا فيها باتخاذ قرارات قاسية ضد الحوثيين على خلفية رفض وفدهم التفاوضي للنسخة المعدلة من مبادرة المبعوث الأممي إلى اليمن.

وأعلن المبعوث الأميركي إلى اليمن تيموثي ليندركينغ مؤخرا فرض عقوبات على رئيس هيئة الأركان الحوثية محمد عبدالكريم الغماري والقيادي العسكري الحوثي البارز يوسف المداني.

كما حمّل ليندركينغ الحوثيين مسؤولية تعطيل السلام قائلا إنّهم "أظهروا رغبتهم في الانخراط مع شتّى الأطراف المعنية ولكنهم سرعان ما كانوا يتراجعون عن مسارهم".

لكنّ العامل الأكثر جلبا للانتباه، وقد يكون مؤثرا في موقف الحوثيين من المبادرة السعودية، هو الموقف العماني المساند لتلك المبادرة والذي جاء على لسان وزير خارجية عمان بدر البوسعيدي عندما قال الجمعة الماضي إثر لقاء جمعه في مسقط بالمبعوث الأميركي إلى اليمن إنّ "الطريق إلى الحل السياسي للأزمة اليمنية يمر عبر بوابة وقف إطلاق النار وتدفق المساعدات الإنسانية".

وجاء ذلك، بحسب المراقبين، بمثابة إعلان عن تأييد السلطنة للخطوة التي اتّخذتها المملكة العربية السعودية وأيّدتها الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة، وتمثّلت في الدعوة إلى وقف شامل لإطلاق النار وفتح الباب أمام تدفّق السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية على المناطق اليمنية.

ووصل غريفيث الأحد إلى صنعاء حيث من المقرر أن يعقد عدة لقاءات مع مسؤولين في جماعة الحوثي لبحث سبل استئناف مفاوضات وقف إطلاق النار وتخفيف الوضع الإنساني باليمن، بحسب وسائل إعلام محلية.

وزيارة غريفيث إلى صنعاء هي الأولى من نوعها منذ مارس 2020، حيث رفض الحوثيون مرارا لقاء المبعوث الأممي متهمين إياه بالانحياز ضدّهم وهو ما نفاه أكثر من مرة.

وكان غريفيث قد قام الأسبوع الماضي بزيارة إلى العاصمة العمانية مسقط التقى خلالها محمد عبدالسلام كبير مفاوضي جماعة الحوثي و"كبار المسؤولين العمانيين وناقش خطة الأمم المتحدة لفتح مطار صنعاء ورفع القيود عن موانئ الحديدة لتعزيز حرية حركة الأفراد والسلع من وإلى اليمن، والتوصّل إلى وقف لإطلاق النار على مستوى البلاد، والتزام الأطراف بإعادة إطلاق عملية سياسية لإنهاء النزاع"، بحسب ما ورد في بيان لمكتبه.

وفي مؤشر على بوادر تغيير في المشهد اليمني كشفت مصادر سياسية يمنية مطلعة لـ"العرب" في وقت سابق عن إحراز تقدم جزئي في الاتّصالات التي ترعاها الأمم المتحدة بمشاركة المبعوث الأميركي إلى اليمن وسفير الاتحاد الأوروبي في اليمن هانس غروندبرغ والذي قام بزيارة إلى مسقط برفقة سفراء دول الاتحاد للانضمام للجهود الدولية المتزايدة للضغط على الحوثيين للتوقيع على خطة المبعوث الأممي المعروفة بـ"الإعلان المشترك".

> تصعيد الحوثيين مجرّد محاولة لتحسين موقفهم التفاوضي في أي محادثات سلام قد يتمّ إطلاقها في أمد منظور

ويبدو التصعيد الحوثي في جبهة مأرب أو باستهداف الأراضي السعودية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة مناقضا لحالة التفاؤل بتهدئة وشيكة في اليمن، لكنّ مطّلعين على الشأن اليمني يرون أنّ هدف الحوثيين من التصعيد ليس تحقيق مكاسب ميدانية، بل تحسين وضعهم في أي مفاوضات قد يتمّ التوصّل إلى إطلاقها لاحقا.

وبدا المبعوث الأممي إلى اليمن أكثر تفاؤلا بإحراز تقدّم في جهود السلام باليمن، قائلا "تظهر اجتماعاتي الأخيرة، بالإضافة إلى الدعم الدولي والإقليمي المستمرين، أنه لا يزال بإمكان الأطراف اغتنام هذه الفرصة وإحراز تقدّم نحو حلّ للنزاع".

السلطات الكويتية تحاصر تجارة الإقامات بعد ازدهارها

الكويت - يواصل القضاء الكويتي معالجة قضايا تجارة الإقامات التي توالى الكشف عنها خلال السنوات الأخيرة، واتّخذت أبعادا استثنائية نظرا لتوسّعها وانتشارها وتورّط عدد من كوادر الدولة فيها.

وتنطوي هذه التجارة غير المشروعة على مخاطر أمنية على البلد وتساهم في الإخلال بتركيبته السكانية عبر إغراقه بعمالة أجنبية هامشية فائضة عن الحاجة، كما تؤثّر على سمعته الدولية عندما تنحو منحى الاتجار بالبشر.

وأصدرت محكمة التمييز الكويتية الأحد حكما نهائيا جديدا في قضايا الاتجار بالإقامات هو الثاني من نوعه خلال أشهر.

وقضى الحكم بحبس عقيد في وزارة الداخلية ووافدين مصريين لمدّة ثلاث سنوات بسبب مخالفة قانون الإقامة وجلب عمالة مقابل مبالغ مالية. كما نصّ على براءة المتّهمين من تهمتي الاتجار بالبشر وغسل الأموال.

ونقلت صحيفة القبس عن مصدر مطلع القول إنّه "بهذا الحكم لا يوجد اتجار بالبشر في الكويت ولكنّه اتّجار بالإقامات".

وكانت محكمة الاستئناف الكويتية قد أدانت في أفريل الماضي مسؤولَيْن حكوميَيْن سابقَيْن ونائبا سابقا في البرلمان الكويتي ومرشّحا سابقا للانتخابات البرلمانية، ونائبا في برلمان بنغلاديش في قضية تتعلّق بتجارة الإقامات، وحكمت عليهم بالسجن سبع سنوات وغرامة مالية.

ومن بين المدانين شيخ من الأسرة الحاكمة سبق له العمل وكيلا لوزارة الداخلية.

ولم تكن تلك المرّة الأولى التي يرد فيها اسم شيخ كويتي ضمن قضية فساد مالي، حيث تقرّر مؤخرا سجن رئيس الوزراء السابق الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح على ذمة التحقيق في قضية هدر أموال صندوق مخصص للجيش.

وأدين الشيخ الجرّاح في القضية المعروفة إعلاميا بقضية "النائب البنغالي" وهو المتورّط الرئيسي في القضية المتعلقة بممارسة الاتّجار بالبشر وبإقامات الأجانب في الكويت وغسل الأموال ومنح وتلقي رشى.

وجاء الحكم بعد حكم أول أصدرته محكمة الجنايات في يناير الماضي، وقضى بحبس النائب البنغالي وشركائه الكويتيين لمدة أربع سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمهم مبلغا قدره حوالي 6.3 مليون دولار.